

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين



تقرير

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول

المشروع القانون رقم 96.14

بتغيير و تتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري

الولاية التشريعية 2015-2006
السنة التشريعية 2014-2015
دورة أبريل 2015

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم اللجن

الفهرس

- التقديم العام
- نص المشروع كما أميل على اللجنة من طرفه مجلس النواب وصادقته عليه بالإجماع بدون تعديل
- ملحوظاته:
- محضر السيد الوزير
- لوازمه إثباته حضور السيدات والسادة المستشارين

التقديم العام

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أرفع إلى مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بمناسبة دراستها لمشروع القانون رقم 96.14 بتغيير و تتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري (كما وافق عليه مجلس النواب في 22 يوليوز 2015) .

لقد تدارست اللجنة هذا المشروع القانون يوم الأربعاء 22 يوليوز 2015، برئاسة السيد عبد المالك أفریاط الخليفة الثالثة لرئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، وبعض السادة الأطر المرافقة له، كما حضر الاجتماع بعض السادة المستشارين أعضاء اللجنة.

في البداية، قدم السيد الوزير عرضا مبسطا حول هذا المشروع القانون، موضحا أنه جاء نتيجة الالتزام الدولي للملكة المغربية في يونيو 2006 مع الاتحاد الدولي للاتصالات و الذي يقضي بالانتقال نحو التلفزة الرقمية الأرضية يوم 17 يونيو 2015 ، ثم أضاف أن التطور المتتساع لاستعمال التكنولوجيا الحديثة في المجال السمعي البصري ساهم في ظهور أنماط جديدة لاستهلاك الصوت و الصورة مما أدى إلى ظهور متذلين جدد و نتيجة لذلك يقول السيد الوزير، ظهرت أنماط جديدة للاتصال أدت إلى تنوع

عرض الخدمات السمعية البصرية و كذا إلى تحسين نمط بث و استقبال الصورة وفق النظام الرقمي الذي يمكن من استقبال برامج بتقنية عالية الجودة

و أعلن أن هذا المشروع يستهدف ثلاثة مقتضيات أساسية وهي:

المقتضى الأول: ينص على توزيع البث الأرضي الرقمي .

المقتضى الثاني : المرتبط بالسيادة الوطنية .

المقتضى الثالث : يتعلق بالترخيص للشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة بأن تقوم بمهمة تأمين البث لباقي المتعهدين، مما سيضمن استمرارية المرفق العمومي.

و في اختتام عرضه، أعلن السيد الوزير أن هذا التعديل ذو طبيعة تقنية و له أثار هامة على المجال السياسي و الإعلامي الوطني.

و خلال المناقشة العامة، نوه السادة المستشارين بأهمية العرض الذي تقدم به السيد الوزير حيث أكدوا على أهمية هذا المشروع الذي ينص على ممارسة السيادة على إعلامنا العمومي، و هكذا فقد تم اعتباره ثورة تكنولوجية بامتياز، فتمت المطالبة بضرورة مواجهة كل التحديات المطروحة في هذا المجال.

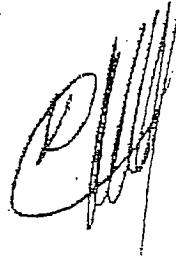
كما طرحت مجموعة من التساؤلات و الاستفسارات همت مختلف الجوانب المطروحة في الحقل الإعلامي الوطني خاصة المتعلقة بالوضع الاجتماعي للعاملين في القطاع لأن هناك هيمنة المتعاهدين على هذا المجال.

و في معرض جوابه على تساؤلات السادة المستشارين، نوه السيد الوزير بنوعية التدخلات الإيجابية للسادة المستشارين و التي تصب جميعها في النهوض بهذا القطاع الحيوي ببلادنا.

و في الختام، انتقلت اللجنة للتصويت على مواد المشروع القانون مادة مادة بالإجماع كما جاءت، و على المشروع القانون رقم 96.14 بتعديل و تتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري برمته بإجماع الحاضرين كما جاء.

الإمضاء : مقرر اللجنة

عبد السلام الطيار



نص المشروع القانون كما أحيل على اللجنة
و صادقته عليه بالإجماع دون تعديل

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس النواب



مشروع قانون رقم 96.14 بتغيير وتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري

(كما وافق عليه مجلس النواب في 22 يوليوز 2015)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

شريف المطالبي العلوي
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 96.14

بتغيير وتميم القانون رقم 77.03

المتعلق بالاتصال السمعي البصري

ـ 3ـ التزامات صاحب الترخيص، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي :

.....»

ـ مطالبات الدفاع الوطني والأمن العام

ـ الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان أمن وسلامة التجهيزات
الخاصة بشبكة خدمات الاتصال السمعي البصري ولا سيما
تلك المتعلقة بتأمين المعدات وبرامج الحاسوب.

..... - 4»

..... - 5»

..... - 6»

ـ شروط استعمال الموارد الراديو كهربائية المبثوثة:

ـ وبالنسبة للتلفزة الرقمية، تحدد شروط استغلال
ـ الترددات في دفاتر تحملات الموزعين مقدمي الخدمات التقنية :

ـ تزويد الهيئة العليا

(الباقي لا تغيير فيه)

المادة الثانية

يتم القانون السالف الذكر رقم 77.03 بالموادتين 5 المكررة، و 26
ـ المكررة التالية:

ـ المادة 5 المكررة. - يقدم الموزع - مقدم الخدمات التقنية طلب

ـ تعيين الترددات الراديو كهربائية الخاصة بالبث الرقفي الأرضي إلى
ـ الهيئة العليا، يحدّد فيه مقدمي خدمات الاتصال السمعي البصري
ـ الحاصلين على إذن أو ترخيص من قبل الهيئة المذكورة، الذين
ـ سُتجمع إشارات خدماتهم في متعدد الإرسال من أجل إعدادها للبث.

ـ يتم تعيين الترددات الراديو كهربائية المذكورة وفق نفس الكيفيات

ـ المشار إليها في المادة 5 أعلاه.

المادة الأولى

ـ تغير على النحو التالي أحكام المادتين 1 و 26 من القانون رقم 77.03
ـ المتعلق بالاتصال السمعي البصري الصادر بتنفيذ الظهير الشريف
ـ رقم 1.04.257 بتاريخ 25 من ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005):

ـ المادة 1. - يراد بما يلي لأجل تطبيق هذا القانون والنصوص
ـ المتقدمة لتطبيقه:

ـ 1ـ اتصال سمعي بصري:

ـ 2ـ

ـ 3ـ

ـ 4ـ مقدم خدمات: كل شخص معنوي يتحمل أو تكليف
ـ غيره بإذاعتها.

ـ 4-1ـ الموزع - مقدم خدمات التقنية: كل متعهد حاصل على
ـ ترخيص لتقديم خدمة نقل الإشارات الرقمية لخدمات الاتصال
ـ السمعي البصري وبها لفائدة الجمهور و/ أو تعديل إرسال هذه
ـ الإشارات وترميزها، أو يقوم بجميع هذه الأنشطة.

ـ 4-2ـ متعدد الإرسال: مجمع من الإشارات الرقمية لخدمات
ـ تلفزيونية أو وإذاعية معد للبث.

ـ 4-3ـ تعديل الإرسال: تجميع الإشارات الرقمية لخدمات الاتصال
ـ السمعي البصري من أجل إعدادها للبث.

(الباقي لا تغيير فيه).

ـ المادة 26. - يجب أن يبين دفاتر تحملات متعهد الاتصال السمعي
ـ البصري، على النصوص:

ـ 1ـ موضوع الترخيص :

ـ 2ـ :

«احترام المتطلبات التقنية الضرورية في مجال الجودة وتنفيذ
البث التقني، مع مراعاة:

* حماية وتأمين الأنظمة المعلوماتية مع التقييد بمقتضيات
التوجهات الوطنية لسلامة نظم المعلومات؛

* ضرورة إرساء معايير السلامة وحماية المنشآت والبنية التحتية.

- شروط استعمال الموارد الراديو كهربائية ولا سيما فيما يخص
مميزات الإشارات المبثوثة وتجهيزات الإرسال والبث المستعملة
والشروط التقنية المتعلقة بتعدد الإشارات ومميزات التجهيزات
المستعملة ومكان الإرسال وبالحد الأقصى للقوة الظاهرة
المبثوثة؛

- تزويد الهيئة العليا بالمعلومات الضرورية لوضع وتتبع مخطط
انتشار شبكات الاتصال السمعي البصري ولا سيما الرسم البياني
للشبكة ولائحة الأماكن التي تم مدها بالشبكة وعدد القنوات
المستعملة وعدد المشتركين في حالة نظام الأداء وكيفيات الولوج
إلى البرامج المشفرة وكذا الأئحة ومصادر البرامج المبثوثة، ومجموع
الشروط التقنية المتعلقة بالعلاقات التعاقدية مع متعهدي
الاتصال السمعي البصري المعنين».

المادة الثالثة

يرخص للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة أن تقدم، استثناء من
أحكام المواد 2 و 10 و 11 من القانون رقم 24.96 المشار إليه أعلاه، كما
تم تغييره وتميمه، خدمة نقل الإشارات الرقمية لخدمات الاتصال
السمعي البصري لفائدة مقدمي هذه الخدمات بغض النظر، طالما يضطلع
هذه الشركة بما يهم الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري حسب
مدلول المادة 47 من القانون السالف الذكر رقم 77.03.

في حالة الترخيص لموزع- مقدم للخدمات التقنية واحد أو أكثر في
المجال السمعي البصري الخاص، يتعين على الشركة الوطنية للإذاعة
والتلفزة أن تخضع لأحكام المادتين 5 المكررة (الفقرة الأخيرة) و 26
المكررة من القانون السالف الذكر رقم 77.03 إذا كانت ترغب في
تقديم خدمات موزع- مقدم للخدمات التقنية لفائدة متعهد للاتصال

السمعي البصري لا يضطلع بما يهم الشركات الوطنية للاتصال السمعي
والاستثمارات والتکالیف والعادات؛

«يخضع الموزع- مقدم للخدمات التقنية لترخيص بإحداث
واستغلال شبكة عامة للمواصلات طبقاً لمقتضيات المواد 2 و 10
و 11 من القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، كما وقع
تغييره وتميمه، فيما يخص أنشطته المتعلقة بنقل الإشارات الرقمية
لخدمات الاتصال السمعي البصري لفائدة مقدمي هذه الخدمات
بغرض بها».

المادة 26 المكررة. - 1. - علاوة على النقطة المدرجة في البنود 1
و 3 (الفقرات 5 و 8 و 9 و 10) و 9 و 14 والفقرة الأخيرة من المادة 26
أعلاه، يجب أن يبين دفتر تحملات الموزع مقدم الخدمات التقنية على
«الخصوص ما يلي:

- تسمية صاحب الترخيص وشكله القانوني ومكونات رأسماله
وهوية المتصرفين والمساهمين وكذا التحالفات المحتملة بين
المساهمين وأصل الموارد المالية ولا سيما أموال خاصة وتعريفات
الخدمات وتوقعات مبلغها لمدة تساوي على الأقل مدة الترخيص؛

- التزامات صاحب الترخيص ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:
* إحداث الشبكة ومنها الالتزامات المتعلقة بالمنطقة التي سيفطها
متعدد الإرسال والجدول الزمني للإنجاز وكذا الإجراءات التقنية
للبث «أو الإرسال؛

* الاستغلال ولا سيما شروط الولوج للموقع المرتفعة التي تعتبر
جزءاً من الملك العام وشروط وكيفيات وضع كابلات الإشارات؛
* مجموع الشروط الإدارية والمالية والتقنية للترخيص؛
* الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان أمن وسلامة التجهيزات
الخاصة بشبكة خدمات الاتصال السمعي البصري ولا سيما تلك
المتعلقة بتأمين المعدات وبرامج الحاسوب.

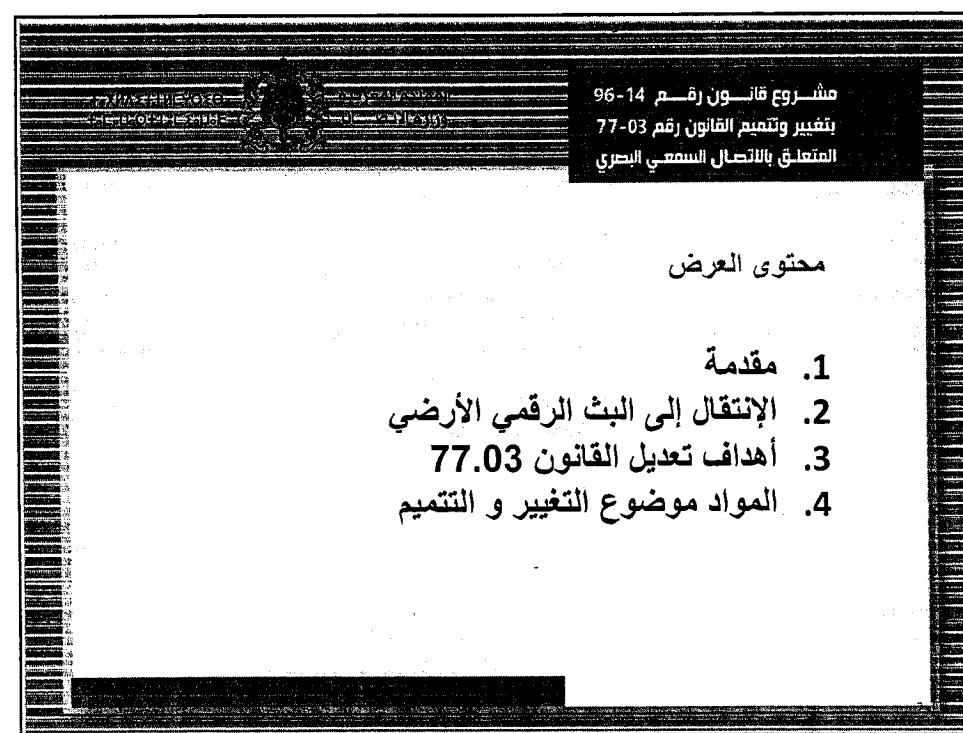
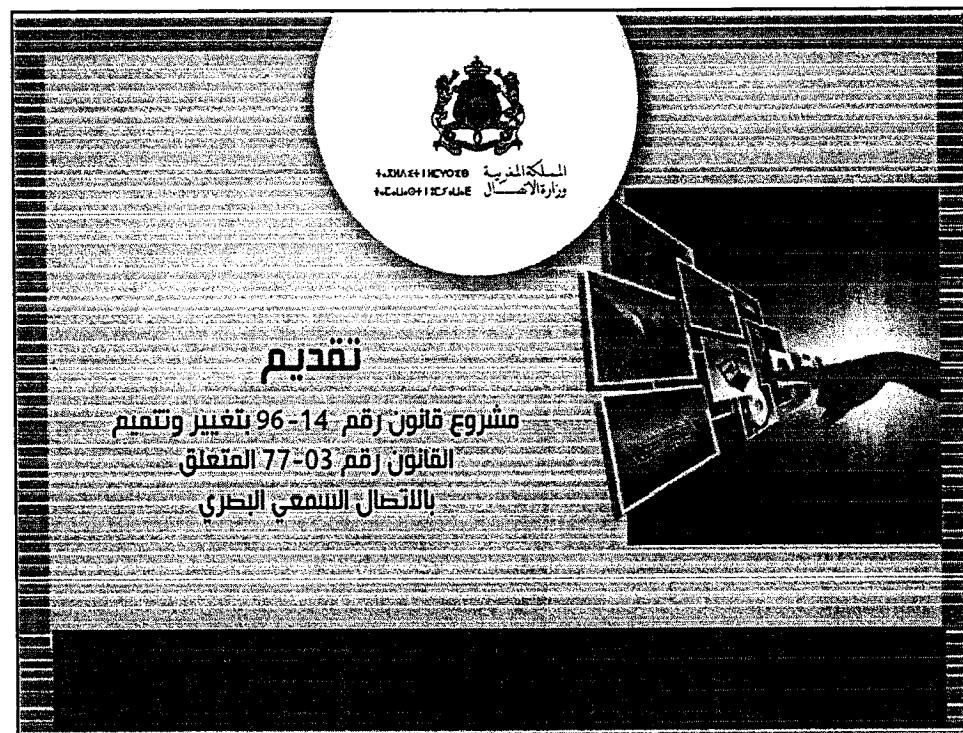
«حقوق صاحب الترخيص ولا سيما ما يتعلق منها:
بالترددات؛

«احتلال الملك العام والخاص للدولة؛

نسبة مطابقة لأصل النص
«مهك محاسبة محلية تتمكن من تحديد الموارد ونوع التمويل
كما وافق عليه مجلس التأسيسي حسب مدلول المادة 47 من القانون السالف الذكر رقم 77.03.

عرض السيد الوزير

الملاحقات



مشروع قانون رقم 14-96
بتغيير وتميم القانون رقم 77-03
المتعلق بالاتصال السمعي البصري

1. مقدمة

ساهم التطور المتتساًع لاستعمال التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصال السمعي البصري في ظهور أنماط جديدة لاستهلاك الصوت والصورة ، مما أدى إلى ظهور متطلبات جدد.

ونتيجة لذلك، ظهرت أنماط جديدة للاتصال أدت إلى تنوع عرض خدمات السمعية البصرية وكذا إلى تحسين نمط بث واستقبال الصورة وفق النظام الرقمي الذي يمكن من استقبال برامج بتقنية عالية الجودة.

مشروع قانون رقم 14-96
بتغيير وتميم القانون رقم 77-03
المتعلق بالاتصال السمعي البصري

2. الإنقال إلى البث الرقمي الأرضي

مشروع قانون رقم 96-14
بتغيير وتنعيم القانون رقم 77-03
المتعلق بالاتصال السمعي البصري

إجراءات معاكبة للانتقال إلى البث الرقمي الأرضي

- تنصيب اللجنة الوطنية للانتقال إلى البث التلفزي الرقمي؛
- إعتماد مخطط وطني للانتقال إلى البث التلفزي الرقمي؛
- إعتماد المعيار المغربي الإجاري على الأجهزة الإستقبلات البث الرقمي المتداولة بالسوق الوطنية؛
- إبرام إتفاقيات مع موردي أجهزة الإستقبال الرقمية و الحاملة للعلامة المغربية؛
- إطلاق عملية تحسيسية واسعة من نهاية أبريل 2015 إلى مارس 2016 وذلك عبر :
- التعاقد مع شركة وطنية متخصصة لإنجاز حملة وطنية تحسيسية بعملية الانتقال إلى البث التلفزي الرقمي؛
- إنجاز و بث وصلات تحسيسية على القنوات التلفزة و الإذاعة العامو و الخاصة.
- وضع رقم أخضر مجاني للمواطنين قصد الاستفسارات.
- مشروع تعديل جزئي للقانون 77.03.

مشروع قانون رقم 96-14
بتغيير وتنعيم القانون رقم 77-03
المتعلق بالاتصال السمعي البصري

عملية الانتقال إلى البث الرقمي الأرضي

- التزم القطب العمومي للإعلام السمعي البصري بشكل كبير بتزيل المخطط الوطني بيقاف البث الأرضي التناهري على نطاق UHF والانتقال إلى البث الأرضي الرقمي
- قامت كل من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة الثانية وقناة ميدي 1 تفي بباقي البث التناهري والانتقال إلى البث الرقمي الأرضي بكل المحطات الدوادية والمحطات الأخرى المتواجدة داخل التراب الوطني التي يمكن أن تشوش على الدول المجاورة؛
- بالموازاة مع ما سبق، قامت المديرية العامة للاتصال السمعي البصري يومي 16 و 17 يونيو 2015، بتعاون وثيق مع المعهدان التلفزيين الوطنيين، بتتبع استكمال بيقاف بث المحطات التلفزي التناهري المشغل على موجة UHF
- طبقاً للمادة 8.12 من الاتفاقية الدولية، تستتر بعض المحطات UHF التناهيرية ذات القوة الضعيفة التي تقطي التجمعات القروية في الاشتغال شريطة عدم التسبب في التشويش على محطات خطة جنيف 2006 وعدم الحاجة، وبالتالي، إلى حماية تجاه هذه الأخيرة

وبهذا يكون المغرب البلد الوحيد من جنوب المتوسط الذي التزم بموعد 17 يونيو 2015 المقرر بالنسبة لأوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وفقاً لاتفاقية جنيف الإقليمية للاتحاد الدولي للاتصالات 2006.

مشروع قانون رقم 96-14
بتغيير وتعديل القانون رقم 77-03
المتعلق بالاتصال السمعي البصري

3. أهداف التعديل الجزئي للقانون 77.03

أمام هذه التطورات التكنولوجية وأثرها العميق في المجال السمعي البصري الوطني، وما فرضته من ظهور آليات ومهن جديدة في هذا المجال، كان لابد من مواكبة ذلك عن طريق تعديل جزئي للإطار القانوني المنظم للمجال السمعي البصري ببلادنا، وذلك من خلال :

- ✓ تأطير الانتقال من البث التماثلي إلى البث الرقمي في أفق 17 يونيو 2015؛
- ✓ إضافة تعاريف جديدة لاستيعاب الانماط الجديدة للاتصال وكذلك ضبط التزامات المتدخلين الجدد؛
- ✓ تكريس دور الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في عملية الترخيص للمتعهدين الجدد في ميدان التلفزة الرقمية الأرضية؛

مشروع قانون رقم 96-14
بتغيير وتعديل القانون رقم 77-03
المتعلق بالاتصال السمعي البصري

4. المواد موضوع التغيير و التتميم

4.1 المواد موضوع التغيير

المادة 1 المتعلقة بالتعريف : إضافة تعاريف تتعلق ب :

- الموزع - مقدم الخدمات التقنية
- متعدد الإرسال (Multiplexe)
- تعديد الإرسال (Multiplexage)

تحدد هذه التعريفات مهام متعهدي الخدمات الجديدة المرتبطة بالانتقال إلى التلفزة الرقمية الأرضية.

الملكية المغربية

الجلسة رقم : ١٥
 عدد الحاضرين : ٥٢
 عدد المعذرين : ٥٣
 عدد الملاحظين : ٥١
 نسبة الحضور :
 مدة الزمنية : ٣٥ دقيقة

البرلمان
 مجلس المستشارين
 لجنة التعليم والشؤون
 الثقافية والاجتماعية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين أعضاء اللجنة

السنة التشريعية : 2014-2015 دورة : أبريل 2015

تاريخ انعقاد الجلسة : ٢٢ يونيو ٢٠١٥ الساعة : ١٤:٠٠

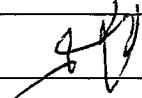
جدول الاعمال : دراسة مشروع قانون رقم ٩٦.١٤ لتعييم

وستهعم... القانون رقم ٧٧٥ المتعلق بالاطلاق البيعي البصري

أعضاء مكتب اللجنة

الملاحمات	التوقيع	الفريق او الائتماء السياسي	الاسم	المهمة
	أ. خار	فريق التجمع الوطني للأحرار	المستشار الحبيب العج	رئيس اللجنة
		الفريق الاشتراكي	المستشار سعيد سرار	الخليفة الاول
		فريق الأصالة والمعاصرة	المستشار مكي الحنكوري	الخليفة الثاني
	أ. خار	الفريق الفيدرالي	المستشار عبد المالك أفرياط	الخليفة الثالث
	أ. خار	فريق التجمع الوطني للأحرار	السيد خيري بلخير	الخليفة الرابع
		الفريق الدستوري	السيد عمر الجزولي	الخليفة الخامس
	أ. خار	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	السيد عبد الله عطاش	الخليفة السادس
		فريق التجمع الوطني للأحرار	السيد عبد المالك لعرج	الامين
		فريق الأصالة والمعاصرة	السيد الحسين الحداوي	مساعد الامين
		الفريق الاستقلالي	السيد عبد السلام البار	المقرر
		فريق التحالف الاشتراكي	السيد عبد المولى الحمري	مساعد المقرر

أعضاء اللجنة

الاسم	المفرق او الائتماء السياسي	التوقيع	ملحوظات
السيد خنوفا عبد الله	فريق الأصالة والمعاصرة		
السيد حجوب الصخى	"		
السيد بنعيسى زروال	"		
السيد سفيان قرطاوي	"		
السيد احتيت الحفيظ	"		
السيد كويابي عبد الرحيم	"		
السيد أحمد شفيق	"		
السيد محمد السوسي الموساوي	الفريق الاستقلالي		
السيد محمود دايلة	"		
السيد محمد سعيد كرم	"		
السيد عبد المجيد الحنكاري	الفريق الحركي		
السيد شعيب حميادوش	"		
السيد خالد برقة	"		
السيد حميد كوسكوس	"		
السيد أحمد البوزيدي	فريق التجمع الوطني للأحرار		
السيد عبد الرحمن أوشن	الفريق الاشتراكي		
السيد محمد الهبطي	"		
السيد أحمد الدبيوني	فريق التحالف الاشتراكي		
السيد أحمد بنطلحة	مجموعة الاتحاد المغربي للشغل		
السيد عبد الصمد عرشان	مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية		

السادة المستشارين الغير أعضاء في اللجنة